واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري

الدكتور:عربوة محاد **ط /د: محمد خاوي**

جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر

الملخص:

ظهرت العصرنة والتحديث لوسائل الدفع في البنوك نتيجة للتطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية، والتي اقتضت ضرورة تغيير تلك الوسائل التقليدية بأخرى الكترونية، بما يرفع من أداء البنوك، ويحد من مخاطر السيولة النقدية المرتبطة بالنشاط البنكي، فتسعى اليوم مختلف دول العالم ومنها الجزائر إلى تحديث و عصرنة وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية من خلال مسايرة مختلف الأنظمة والمعايير البنكية العالمية، لاسيما تلك الصادرة عن لجنة أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية، بهدف المحافظة على سلامة النظام البنكي ككل.

في هذه الورقة البحثية حاولنا التعريف بمفهوم وسائل الدفع الالكترونية في البنوك، وتسليط الضوء على واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع، الصناعة المصرفية، النظام البنكي،

Résumé:

En Apparaitre la modernisation des moyens de paiement dans les banques en raison de l'évolution du secteur bancaire, ce qui a nécessite de changer les moyens traditionnels de ceux électroniques, y compris augmenter la performance des banques, et de limiter la liquidité monétaire à des risques de l'activité bancaire, cherche aujourd'hui divers pays à travers le monde, y compris l'Algérie, de mettre à jour et de moderniser les moyens et les systèmes de paiement électronique, par le biais de suivre le rythme de différents systèmes et normes bancaires mondiales, en particulier celles du Comité les systèmes de paiement et de règlement de la Banque des règlements internationaux, afin de maintenir l'intégrité du système bancaire dans son ensemble.

Dans cet article, nous avons essayé la définition du concept des moyens de paiement électronique dans les banques, en soulignant la réalité des moyens de paiement dans le système bancaire Algérien.

moyens de paiement.

Mots-clés :. moyens de paiement. secteur bancaire. système bancaire

مقدمة

شرعت الجزائر من خلال السلطات المالية والنقدية ممثلة في وزارة المالية وبنك الجزائر، منذ بداية العشرية للقرن الحالي، بإصلاحات شملت النظام البنكي ككل، من خلال عملية تحديث البنى التحتية لعصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية، بهدف تحسين جودة الخدمات البنكية المقدمة للزبائن ، وكذا الرفع من أداء البنوك لضمان الصلابة المالية، وذلك بإطلاق عدة مشاريع لعصرنة وسائل الدفع الالكترونية ممثلة في البطاقات البنكية للدفع والسحب، استخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية، وأجهزة الدفع الالكتروني، فضلا على تحديث أنظمة الدفع الالكتروني وذلك بدخول بداية من شهر ماي 2006 نظامين للدفع والتسويات حيز التطبيق هما نظام التسويات الإجمالية الفوري الجزائري(ARTS) ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات (ATCI)، وقد جاء هذا تزامنا مع إجراءات وتوصيات الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي وبنك التسويات، ومن هنا تبرز الإشكالية التي نحن بصدد الإجابة عنها من خلال هذا البحث كالآتي:

ما هو واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه عملية العصرنة هذه ؟

سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة، من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة بوسائل الدفع الالكترونية، وواقع وسائل وأنظمة الدفع الحديثة المستعملة في النظام البنكي الجزائري، ومدى مواكبتها للمعايير العالمية ؟ عبر ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية، مفهومها، أهميتها،أنواعها، خصائصها... ؛
- المحور الثاني: دراسة وتحليل واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.
- المحور الثالث: معوقات تطور وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.
- خاتمة: نقدم من خلالها أهم النتائج المتوصل إليها.

المحور الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية.

1- تعريف وسائل الدفع الالكترونية: تعرف على أنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد، عبر الشبكات العمومية للاتصالات.[1]

- وتعرف أيضا بأنها التعامل بوحدات رقمية إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب الشخص إلى حساب شخص أخر، هذه الوحدات إما أن تتحدد بذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق ببطاقة يحملها المستهلك، بحيث يستخدمها في الوفاء أو الخزن بذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، بحيث يستخدمه عن طريق هذا الكمبيوتر.[2]
- كما تعرف على أنها أنظمة الدفع التي تتم إلكترونيا بدلا من ورق الكشف أو البيانات، ويمكن الشخص من محاسبة فواتيره إلكترونيا، أو القيام بتحويل النقود إلكترونيا عبر حسابه البنكي الخاص.[3]

2- أهمية وسائل الدفع الالكترونية:

لعبت المعلوماتية دورا مهما في اتساع نطاق التجارة الالكترونية، من خلال تكريس وسائل دفع حديثة تكفل متطلباتها، و تتجسد أهمية وسائل الدفع الالكتروني في النقاط التالية:4

- اختصار المسافات الجغرافية.
- التعريف بالبنوك والترويج لخدماتها.
- تقديم خدمات بنكية إضافية ذات جودة عالية وعلى مدار الوقت.
- تخفيض النفقات التي كانت تتحملها البنوك جراء تقديمها للخدمة بالوسائل التقليدية.
- تعزيز رأس المال الفكري.
- تطويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي.
- الاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية.

3- خصائص وسائل الدفع الالكترونية: تتميز وسائل الدفع الالكترونية بعدة خصائص نذكر فيما يلي منها:

- تتسم بالصفة الدولية، أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية العمليات التي تتم عبر الفضاء الالكتروني بين مختلف المستخدمين في شتى أنحاء العالم.
- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية محفوظة بشكل الكتروني بين المستخدمين ويتم الوفاء بها الكترونيا.
- تتطلب توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعاملات الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.5
- تشترك أنظمة الدفع الالكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى أخر، ومن مجموعة إلى أخرى عبر شبكة الانترنت دون الحاجة إلى اللقاء وجها لوجه.6

4- أنواع وسائل الدفع الالكترونية:

تعددت وسائل الدفع الالكترونية واتخذت أشكالا تتلاءم ومتطلبات التجارة الالكترونية، وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، وكانت بدايتها بظهور البطاقات البنكية والتي طورت فيما بعد من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع الكترونية أخرى،وفيما يلي تفصيلها:

1. **البطاقات البنكية:** تعرف البطاقات البنكية على أنها بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية، يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حملهم للنقود، شكلها مستطيلي، تحمل اسم الجهة المصدرة لها،شعارها، وتوقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه،وتاريخ انتهاء صلاحيتها.[7]

تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي(ATM) [8]* وفي شراء السلع والحصول على الخدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان وتكلفة أقل في إتمام العمليات، وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية،[9]و هناك عدة أنواع من هذه البطاقات نذكر أهمها فيما يلي:

أ- **بطاقة السحب الآلي:** بمقتضاها يمكن للعميل سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى محدد مسبقا، ويتم إصدارها من جانب البنك لتمكين العميل من صرف أمواله حتى في أوقات غلق البنك.[10]

ب- **بطاقة الشيكات:** يتعهد فيها البنك المصدر بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة، وتحتوي في العادة اسم العميل، توقيعه، ورقم حسابه، وكذا الحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل،ومن خلالها يقوم العميل بإظهار البطاقة للمستفيد والتوقيع على الشيك، إضافة إلى التأكد من مدة صلاحية البطاقة للاستعمال، بهذه الكيفية فان البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد، بغض النظر عن توفر الرصيد من عدمه، لذلك جاء ظهور هذه البطاقة نتيجة لعدم الثقة الحاصلة بين التجار ومختلف الأشخاص الغير معروفون من قبلهم.[11]

ج- **بطاقة الدفع:** تعتمد هذه البطاقة على توفر الرصيد فعليا للعميل لدى البنك، ليخول حاملها بسداد السلع والخدمات، عن طريق التحويل من حسابه إلى حساب التاجر المتعامل[12].

د- **بطاقة الصرف البنكي**: تتيح هذه البطاقة لحاملها الشراء على الحساب حالا، على أن يتم التسديد لاحقا، فهي تتضمن معنى الائتمان، لذلك على حاملها تسديد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد حصوله على الفاتورة من قبل البنك، ولا يتحمل الفوائد خلال الفترة ما بين الشراء و السداد والمحددة بشهر واحد، أما في حالة التأخر عن السداد بعد الفترة المحددة، فان البنك يتقاضى فوائد تتراوح ما بين 1.5% إلى 1.75 % شهريا.[13]

هـ- بطاقة الانترنت:أصدرت شركتي **ماستر كارد وفيزا كارد** بطاقات خاصة بالتسوق عبر الانترنت، من خلال فتح العميل حساب خاص في **ماستر كارد** على أحد مواقع شبكة الانترنت، فيسجل ضمن عملاء الموقع، ومنه إمكانية شراء أي سلعة أو خدمة من أي موقع على شبكة الانترنت يقبل التعامل ببطاقات ماستر كارد، وقد تم تطوير هذه الخدمة خصيصا للعملاء الذين لا يرغبون في التعامل ببطاقات الائتمان الخاصة بهم، ومن خصائص هذه البطاقة ما يلي:

- لا تستخدم في عملية الشراء العادي، وإنما يقتص استخدامها على الشراء أو التسوق عبر الانترنت.
- هذا النوع من البطاقات محدد بمبلغ محدد، للتقليل من مخاطر استخدام البطاقة من دون إذن صاحبها.[14]

و- بطاقة الائتمان: هي بطاقة تمكن العميل من الحصول على السلع والخدمات من مختلف المحلات وأماكن البيع، بعد توقيع العميل للفاتورة المحررة من البائع، ليتم تقديمها من طرف البائع للبنك مصدر الائتمان لسداد قيمتها، ويقدم المصرف للعميل كشفا شهريا بإجمالي القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري، في حين لا يدفع أي فوائد على هذا الائتمان في حال سداده خلال الأجل المحدد. [15]

2- البطاقات الذكية: وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي، تحتوي على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة ميكروكمبيوتر يزودها ببطاقة تخزينية للبيانات تفوق بكثير تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط الممغنطة، بالمقابل فهي أعلى منها تكلفة، وتقدم هذه البطاقات العديد من الخدمات للعميل مثل البيانات الشخصية لحاملها، وكذا معلومات عن حساباته المصرفية،16 وباستخدام البطاقة في الحاسوب الشخصي أو في أجهزة الصراف الآلي يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود انطلاقا من حسابه، فهي لا تعتمد على الاتصال من حاسوب المصرف المصدر لها، بل تعتبر بمثابة كمبيوتر متنقل، وتمثل حماية عالية ضد التزوير وسوء الاستخدام، كما تتيح لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع بالمحلات التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها.[17]

3- النقود الالكترونية: هي عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ بها في شكل رقمي في مكان أمن على الاسطوانة الصلبة للكمبيوتر الخاص بالعميل يدعى "المحفظة الالكترونية"، ويكون متاحا للتبادل الفوري في عمليات الشراء، البيع و التحويل.....الخ.

وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها" مخزن الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين من غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مسبقا".18

4 – المحافظ الالكترونية: المحافظ الالكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في أماكن العمل، للحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، ومعظم الحقائب الالكترونية تقوم بتخزين النقد الالكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الالكترونية في أي مكان.[19]

5 – الشيكات الالكترونية: الشيكات الالكترونية مثل الشيكات التقليدية، تتضمن أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ معين إلى المستفيد، غير أن الالكترونية تختلف في أنها ترسل الكترونيا، وبعبارة أخرى الشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤقتة، يرسلها مصدر

الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم هذا الأخير بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، ليتم بعد ذلك إلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك، ليكون دليلا على أنه تم صرف الشيك فعلا، ويمكن لمسلم الشيك أن يتأكد الكترونيا من أنه قد تم فعلا تحويل المبلغ لحسابه.[20]

6- التحويلات المالية الالكترونية: يهدف هذا النظام إلى تسهيل المدفوعات والتسويات بين المصارف، ويكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ يتيح لها إمكانية التسوية الفورية من دفع، وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية، وكذا توفير دفه فوري لعملائها.[21]

5 - **عوائق وتحديات وسائل الدفع الالكترونية :**

بالرغم من ايجابيات وسائل الدفع الالكترونية المتعددة ، إلا أنها تظل محاطة بمجموعة من العوائق ممثلة في المخاطر التالية:

❖ **المخاطر التنظيمية** :نظرا لأن شبكة الانترنت تتيح الفرصة للاستفادة من الخدمات من أي مكان في العالم، لأن هناك خطر في محاولة البنوك التهرب من التنظيم والإشراف، وفي هذه الحالة يمكن أن تطلب البنوك التي تقدم خدماتها عن بعد، عن طريق شبكة الانترنت بالحصول على ترخيص لذلك، فقد تتهرب بعض البنوك من الخضوع للسلطة النقدية، لا سيما في الدول الأقل تنظيما أو الأقل تطورا من حيث تقنيات الرقابة على استعمال مختلف وسائل الدفع الالكترونية في التعامل البنكي.

❖ **المخاطر القانونية** :تحتوي وسائل الدفع البنكية الالكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك، كونها تساهم في عملية غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب في العالم، وهذا ناجم عن السرية التي توفرها التقنية للمتعاملين، مما استدعى التفكير في وضع إطار قانوني وتشريعي يحارب كل استعمال غير شرعي لوسائل الدفع الالكترونية، فضلا عن التنسيق والتكامل الدوليين لتضييق الخناق على مثل هذه الممارسات.[22]

❖ **مخاطر العمليات** :يحتاج الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات البنكية إلى أمن النظام البنكي والشبكات الالكترونية البنكية، فهناك مخاطر مرتبطة بالنشاطات المختلفة والنتائج المترتبة عليها، وهذا لا يمكن مواجهته إلا من خلال تبني نظام بنكي الكتروني آمن ومتطور، يوفر أمانا للبنك نفسه ومتعامليه، ويتعين على القائمين على تنظيم العمليات البنكية الالكترونية والإشراف عليها التأكد من أن البنوك تتيح ممارسة سليمة لضمان سرية البيانات، إلى جانب نزاهة النظام والبيانات، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسة الأمن ومراقبته ومراجعته .[23]

❖ **مخاطر السمعة** :ان كل مخالفة ترتكب في أي دولة أو أي اضطراب في خدمات بنوكها قد يمس بسمعتها، وكلما زاد البنك في الاعتماد على قنوات تقديم الخدمة البنكية الالكترونية، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة، فقد يواجه البنك المقدم للخدمات البنكية الالكترونية مشاكل تقنية، تؤدي الى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمة البنكية من جانب البنك، أما من جانب العملاء فقد تنشأ مخاطر السمعة من سوء استخدام العملاء لاحتياطات الأمن، وعموما يتم حل هذه الإشكالية من خلال الدور الإعلامي للبنك حول الخدمة البنكية الالكترونية، وذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية واستشارية للعملاء.

وقصد مواجهة أخطار وتحديات وسائل الدفع الالكترونية هناك عدة أدوات تنظيمية يمكن إبرازها في أربعة نقاط هي:

- **التطويع** : في ضوء سرعة التغير التكنولوجي أثار تلك التغيرات على الأنشطة البنكية، فان مواكبة اللوائح التنظيمية لأحدث التطورات كانت وستظل مهمة معقدة تستغرق كثيرا من الوقت والجهد، ولها أثر بعيد المدى، وقد أصدر بنك التسويات الدولية دليلا حول إدارة مخاطر المعاملات البنكية الالكترونية .[24]
- **التقنين**: تقتضي الطرق الجديدة لإجراء المعاملات والأدوات الجديدة التعرف والتصديق والترخيص القانوني، فعلى سبيل المثال من الضروري تحديد مفهوم العقود الالكترونية، ووضع الإطار القانوني المنظم لها.
- **التنسيق** : يجب أن يحظى التنسيق الدولي بتنظيم المعاملات البنكية الالكترونية، بأولوية الأولويات، وهذا ما يعني تكثيف التعاون الدولي والمحلي بين جهات الإشراف وتنسيق القوانين والممارسات التنظيمية المختلفة.
- **التكامل** : وهذه العملية هي عملية إدراج قضايا تكنولوجيا المعلومات ومخاطر التشغيل، والمصلحة لها في تقنيات جهات الإشراف على البنوك المتعلقة بمدى كفاءة إدارة البنوك في إعداد خطة العمل الخاصة بالمعاملات الالكترونية، سيمثل تحد خاص تواجهه جهات التنظيم في الإشراف على الوظائف التقنية و الرقابة على النظام المالي البنكي .[25]

المحور الثاني: دراسة وتحليل واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري

1- وساطة القطاع البنكي الجزائري.

يتشكل النظام البنكي الجزائري في نهاية 2015 من تسعة وعشرين (29) بنكا ومؤسسة مالية، تقع كل مقرا تها الاجتماعية بالجزا ئر العاصمة، وتتوزع البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي:

· ستة (06) بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير؛

·ثلاثة عشر (13) بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد (1) برؤوس أموال مختلطة؛

·ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛

·خمسة (05) شركات للاعتماد ألإيجاري منها اثنتان خاصتان؛

·تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت، في نهاية 2009 ، صفة مؤسسة مالية.

من ناحية نموذج العمليات المصرفية، تقوم البنوك بجمع الموارد لدى الجمهور وتُوزع القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شر ا ء سندات المؤسسات، وتضع بحوزة الزبائن أدوات الدفع وتضمن تسييرها، كما تقوم أيضا بعمليات مصرفية مختلفة ملحقة، من جهتها تقو م المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية باستثناء جمع الموارد لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع26.

لقد شرعت السلطات النقدية بالجزائر في عملية تحديث وعصرنة أدوات ووسائل الدفع والتحصيل ابتداء من سنة 2003 من خلال القيام بالخصائص التقنية والتشغيلية وكل ما يرتبط بالبنية التحتية لتطوير نظم ووسائل الدفع ما بين البنوك، فشهدت سنة 2005 انطلاق عدة مشاريع ممثلة في البطاقات البنكية للدفع والسحب، استخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB/GAB)، وأجهزة الدفع الالكتروني (TPE) وذلك بمساهمة شركة النقد الآلي بين البنوك (SATIM) فضلا على تحديث أنظمة الدفع الالكتروني، وذلك بدخول شهر ماي 2006 نظامين للدفع والتسويات حيز التطبيق، هما نظام التسويات الإجمالية الفوري الجزائري(ARTS)، ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات (ATCI) وقد تزامنت هذه الإجراءات وتوصيات الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي وبنك التسويات الدولية وذلك بهدف:

- مسايرة نظام الدفع والمقاصة ما بين البنوك لمتطلبات الإدارات والمؤسسات والأفراد، وما تقتضيه حركية الاقتصاد الحديث من عصرنة الوسائل الدفع الالكترونية (الشيك، التحويلات، الأوراق التجارية...).

- تدعيم وتطوير إجراءات الدفع الالكترونية لا سيما بطاقة الدفع والتحصيل الآلي.

- تخفيض التكاليف الإجمالية للتسيير المتعلقة بالمدفوعات والسيولة النقدية.

- استخدام المعايير العالمية فيما يتعلق بتسيير الأخطار المتعلقة بالسيولة والقروض، للوصول إلى نظام دفع وتحويل المعلومات والأموال بطريقة سريعة فعالة وآمنة، ومن أهم وسائل وأنظمة الدفع والتحويل المستعملة في البنوك الجزائرية نجد:

2- الشبكة النقدية ما بين المصارف.

قصد التكفل الجيد بعملية انطلاق وحسن سير وسائل ونظم الدفع الالكترونية بادرت السلطات المالية منذ سنة 1995 بإنشاء شركة مساهمة ما بين ثمانية (08) بنوك جزائرية عمومية، قصد إيجاد حل للنقد ما بين البنوك من خلال إعداد شبكة نقدية الكترونية بين البنوك في الجزائر لتغطية الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا،وتأمين قبول بطاقات السحب في جميع الموزعات الآلية للأوراق النقدية على مستوى البنوك، عرفت **بشركة ساتيم (SATIM)**.[27]

كما تعين في مرحلة أخيرة على شركة ساتيم (SATIM) وجميع البنوك المنخرطة الانضمام إلى شبكات الدفع الدولية بإصدار بطاقتي دفع **فيزا كارد** (visa card)**وماستر كارد** (MasterCard) القابلتين للاستعمال على المستوى الدولي لعمليتي السحب والدفع، قصد فتح المجال لتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر.[28]

3- دراسة تطور استخدام البطاقات المصرفية في البنوك الجزائرية.

1-3 تعريف البطاقات البنكية: تعرف البطاقات البنكية بأنها" عبارة عن بطاقات مغناطيسية تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، التي تسمح لحاملها بتسديد ثمن المشتريات أو السحب من الماكينات الالكترونية، وهناك عدة أنواع للبطاقات البنكية منها: بطاقات الدفع والسحب)(CIB)، بطاقات الائتمان...[29]، وتتوفر البنوك الناشطة في القطاع البنكي الجزائري على عدد من البطاقات البنكية الوطنية وكذا الدولية الاستعمال ومن ذلك نذكر:

- **البطاقة البنكية الكلاسيكية** (CIB) :هي توفر خدمات الدفع و السحب ما بين البنوك للزبائن محليا وفقا للمعايير المعمول بها من طرف كل بنك، إذ تمنح في الغالب للأفراد من ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط.

❖ **البطاقة البيبنكية الذهبية:** بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب النقدي للزبائن محليا ، بحيث تعطى لذوي الدخول العالية، أو المتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين، مع تقديم امتيازات تفضيلية فيما يتعلق بمبلغ السحب أو الدفع....الخ.

❖ **بطاقة فيزا الدولية "**VISA CARD **":** هي وسيلة سحب ودفع الكتروني تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال ونقاط البيع الإلكترونية (DAB / TPE) ، وعلى شبكة الإنترنت في جميع دول العالم، و هي تصدر إلى أي زبون، لديه حساب جاري وبحوزته العملة الصعبة، وهناك نوعان من بطاقات فيزا ، الأولى تعرف **ببطاقة فيزا للدفع المسبق**، والثانية تعرف **ببطاقة فيزا الذهبية**.[30]

❖ **بطاقة ماكس** CARD MAX"" هي بطاقة للدفع والسحب تستعمل في الخارج 24/24 ساعة و 7/7 يوم.[31]

❖ **بطاقة ماستركارد** MasterCard"": هي بطاقة دولية، تسمح بعمليات السحب و الدفع في الخارج أيضا.[32]

إن عمليات السحب أو الدفع بواسطة البطاقة البنكية هو جزء من عملية تحديث نظام الدفع الالكتروني في الجزائر، ومن فوائد استخداماته نجد:

❖ البين بنكية " interbancarité" الشاملة لكل البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر.

❖ توفير الخدمة، أي توافر المال في أي وقت (نظام التشغيل 24/24 ساعة و 7/7 يوم).

❖ انخفاض تداول النقد الورقي أو المعدني.

❖ القضاء على خطر استلام الأوراق النقدية المزيفة.

❖ انخفاض مخاطر التعرض للسرقة أو فقدان الأموال المسحوبة نقدا.

❖ البطاقة البنكية متعددة الوظائف (السحب أو الدفع) .

❖ توفير الأمان.[33]

3-2 تطور عمليات البطاقات البنكية الالكترونية في الجزائر.

بعد عملية استحداث ما يعرف بالبطاقة البيبنكية **(CIB)** والتي تؤدي وظيفة مزدوجة ممثلة في سحب الأموال من الموزعات الآلية، ودفع قيمة السلع والخدمات على مستوى أجهزة الدفع النهائي الالكترونية **(TPE)** المتوفرة لدى التجار والمؤسسات المنخرطة في الشبكة النقدية بين البنوك، تم تعميم عملية الاستخدام على مستوى القطر الوطني عبر مختلف البنوك الناشطة في الجزائر، وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد البطاقات والعمليات المصرفية الالكترونية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2007-2013.

جدول رقم (01): تطور عدد البطاقات والعمليات المصرفية الالكترونية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2007-2013.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد البطاقات المتداولة	128 356	333 374	569 558	979 933	850 008	1 178 243	1 287 330
عدد العمليات المنجزة بالبطاقات المصرفية	485 906	1 914 451	2 615 168	3 765 580	5 953 999	5 082 848	5 762 022

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير شركة ساتيم لسنة 2014.[34]

من خلال معطيات الجدول رقم(01) أعلاه، نلاحظ أن عدد البطاقات البنكية الالكترونية المتداولة، قد عرف تزايدا خلال الفترة 2007-2013 حيث ارتفع عددها بأكثر من عشرة(10) أضعاف، مما يدل على الجهود المبذولة في مجال تطوير استخدام البطاقات البنكية الالكترونية المتداولة في الجزائر، بالرغم من بقاء ضعف المعدل في الجزائر مقارنة بالمعدلات المحققة في الدول المتقدمة، حيث بلغ عدد البطاقات المتداولة في كل من دولتي الصين والهند مثلا سنة 2012 حوالي 4.7 مليار بطاقة و 793.6 مليون بطاقة على الترتيب، مما يتطلب مضاعفة الجهود لتدارك النقص الحاصل في مجال استخدام وسائل الدفع الالكترونية (Monétisation) والذي يرجع إلى حداثة مشروع تحديث وعصرنة وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

كما عرف عدد العمليات المنجزة بالبطاقات المصرفية هو الأخر نموا متزايدا خلال فترة نهاية الدراسة 2013، يقدر بحوالي اثنا عشر (12) ضعف عدد العمليات المنجزة خلال أول سنة دراسة 2007، بالرغم من الانخفاض الطفيف الحاصل في عدد العمليات المنجزة بالبطاقات خلال سنة 2012، إلا أن هذا العدد يبقى ضئيل جدا مقارنة بعدد العمليات المنجزة بالبطاقات المصرفية في كل من دولتي الصين والهند سنة 2012 والمقدر ب 14.019 مليون عملية و كذا 1.605مليون عملية على الترتيب، في حين بلغ العدد سنة 2013 في كل من دولتي تونس المغرب حوالي 53.2 مليون و 218.3 مليون على الترتيب[35] ، وهذا النقص يرجع إلى ضعف شبكة الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB/GAB)، وأجهزة الدفع الالكتروني (TPE) على المستوى الوطني، بالإضافة إلى ضعف ثقافة استعمال البطاقات المصرفية الالكترونية في الجزائر.

ويمكن تمثيل تطور عدد البطاقات والعمليات البنكية الالكترونية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2007-2013 في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) يمثل تطور عدد البطاقات والعمليات المصرفية الالكترونية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2007-2013

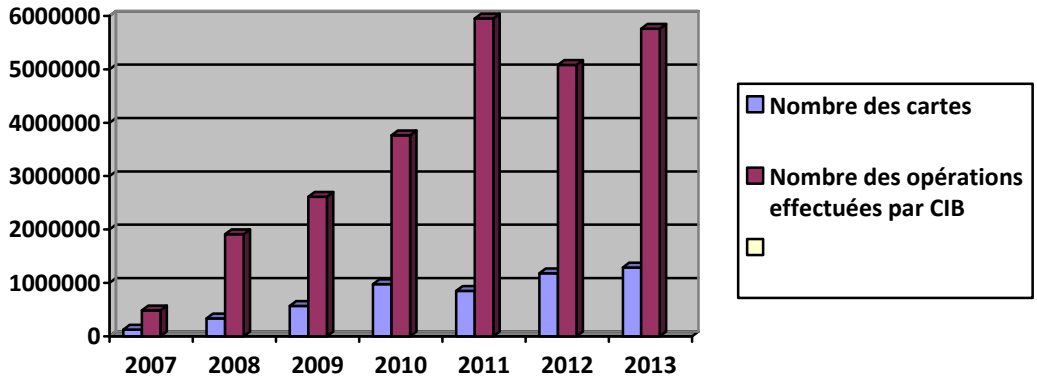

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(01).

4 – دراسة تطور الموزعات الآلية في الجزائر:

لقد شهدت شبكة الموزعات الآلية والموزعة على مختلف البنوك الناشطة في الجزائر هي الأخرى تطورا واسعا، وهو ما تظهره معطيات الجدول الآتي:

جدول رقم (02): تطور عدد الموزعات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016
	544	574	636	648	543	534	6000	685

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير سنة 2014 لشركة ساتيم (SATIM)، ومواقع البنوك على الانترنت.

ويمكن تمثيل تطور عدد الموزعات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) يمثل تطور عدد الموزعات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016

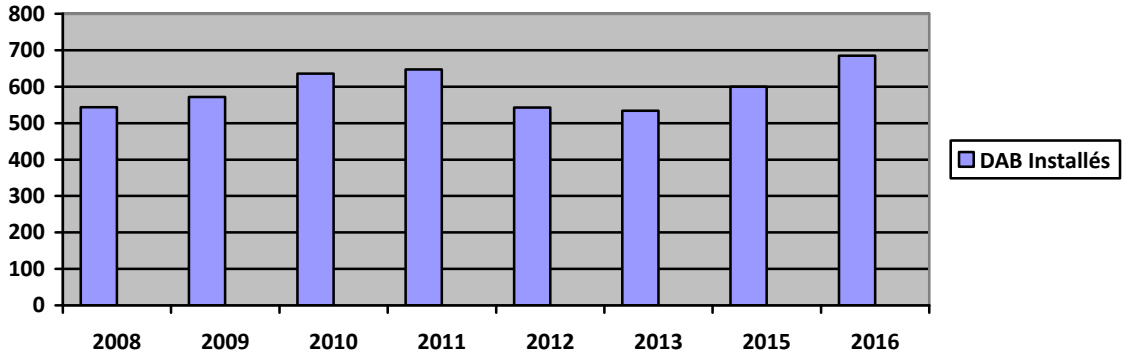

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(02).

من الشكل رقم (01) الموضح أعلاه، نلاحظ أن عدد الموزعات الآلية في الجزائر قد شهد تذبذبا من سنة إلى أخرى، بحيث انتقل العدد من 544 موزع خلال سنة 2008 إلى 534 موزعا خلال سنة 2013 أي بنسبة انخفاض تقدر ب 18-%، بالرغم من التطور المتزايد في عدد الموزعات خلال الفترة 2008-2011 والمقدر بنسبة زيادة تساوي إلى 19%، ليشهد العدد ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة من الدراسة خلال 2016/2015 ليصل إلى حوالي 635 موزع، ليبقى عدد الموزعات الآلية الموزعة في الجزائر قليل جدا، مقارنة بالمعدل العالمي والمحدد بشباك ألي واحد لكل 5000 ساكن، مما يقتضى مضاعفة الجهود لمسايرة تلك المعايير العالمية.

5 - دراسة تطور نهائيات الدفع الالكترونية في الجزائر(TPE) .

كما عرف عدد نهائيات الدفع الالكترونية الموزعة على مختلف المصارف الناشطة في الجزائر تطورا واسعا، وهو ما تظهره معطيات الجدول الآتي:

جدول رقم (03): تطور عدد نهائيات الدفع الالكترونية الموزعة على مختلف المصارف الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015
	1 984	2 639	2 946	3 047	2 965	2 904	5000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لشركة ساتيم (SATIM).

الشكل رقم (03) يمثل رسم بياني يوضح تطور عدد نهائيات الدفع الالكترونية الموزعة على مختلف المصارف الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

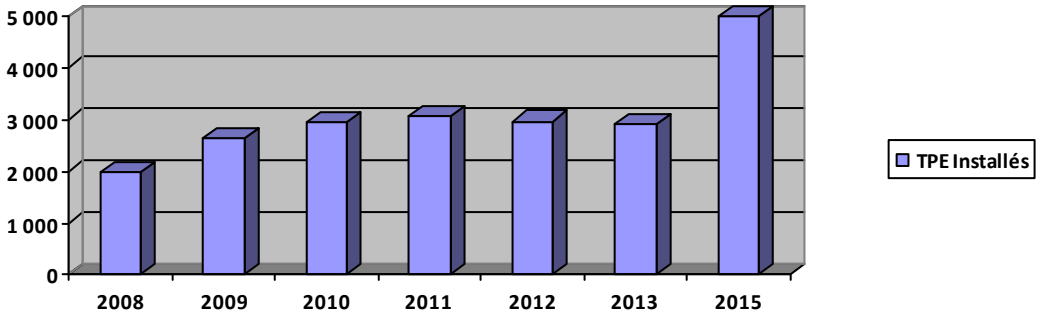

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(03)

من الشكل رقم(03) الموضح أعلاه، نلاحظ أن تطور عدد نهائيات الدفع الالكترونية الموزعة على مختلف التجار والمؤسسات المشتركة في الشبكة لشركة "ساتيم" في الجزائر خلال الفترة 2008-2015، وذلك بنسبة زيادة تقدر ب 152%، بالرغم من الانخفاض المسجل في عدد نهائيات الدفع الالكترونية خلال الفترة 2012-2013.

للإشارة يبقى عدد نهائيات الدفع الالكترونية الموزعة في الجزائر ضعيف مقارنة بعدد نهائيات الدفع الالكترونية الموزعة في البلد المجاور تونس مثلا ، حيث بلغ سنة 2013 حوالي 12 767 نهائي دفع، والذي يمثل أكثر من ضعفين ونصف (2.5) العدد المتوفر في الجزائر، وهو ما يعود إلى تأخر استعمال هذه الوسائل الحديثة للدفع في الجزائر، فضلا على تهرب بعض التجار والمؤسسات من اقتناء هذه الوسائل بالرغم من منحها المجاني لهم من قبل المصارف بسبب عدم رغبة التجار والمؤسسات في التصريح الكلي برقم الأعمال عبر العمليات المنجزة من خلال نهائيات الدفع الالكترونية المستعملة وهو ما يعني التهرب الضريبي.

6- الانترنت البنكي أو البنك عن بعد " La Banque en Ling " :

هو نظام قائم على تقديم خدمات بنكية للعملاء، عبر استخدام خطوط الانترنت من خلال التعرف على أرصدة حساباتهم، وكذا القيام ببعض العمليات البنكية انطلاقا من مكاتبهم أو منازلهم[36]، أو ما يعرف اليوم في الساحة المصرفية " بالخدمات المصرفية الإلكترونية " E-Banking ": وهي آلية حديثة من وسائل الدفع الكترونية المتوفرة في البنوك الجزائرية، بحيث تضمن:

- معرفة أرصدة الحسابات البنكية عن بعد.
- تحميل الكشوفات البنكية.
- الحصول على الرقم التعريف البنكي "RIB".
- إجراء عمليات التحويل للأموال عبر الانترنت داخل الوطن.
- طلب دفاتر الشيكات، وإدارة البطاقات البنكية.
- تسيير المعاملات الجارية عبر البورصة .

للإشارة أنه بالرغم من توفر بعض الخدمات عبر ألنت في البنوك الجزائرية، إلا أنه مازالت تعتريها بعض الاختلالات الناجمة على التعطلات الحاصلة في شبكات الاتصالات والمعلومات، وهو ما يرهن إقبال الزبائن والمتعاملين على وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، فضلا على عامل مستوى ثقافة

استخدام لمثل هكذا تكنولوجيا ضمن المعاملات المالية لدى المستخدمين داخل البنوك وكذا الزبائن، وهي تحديات ضروري أخذها بعين الاعتبار من قبل المهتمين بالأمر من داخل القطاع البنكي ممن لهم سلطة القرار والتسيير.

7-نظام التسويات الإجمالية للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي .* (RTGS)

يسمى "نظام الجزائر للتسوية الفورية" ويطلق عليه بالانجليزية نظام"ARTS" دخل حيز التشغيل مع شهر فيفري 2006، ويعنى بدفع وتحويل المبالغ الكبيرة والتحويلات المستعجلة التي تفوق قيمتها مبلغ واحد(1)مليون دج في وقت حقيقي، على الفور وعلى أساس إجمالي، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.
- تخفيض لأجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الالكترونية.
- مواكبة نظام الدفع البنكي في الجزائر الى المعايير الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- يمكن بنك الجزائر من مراقبة التحويلات المالية للحد من ظاهرة تبييض الأموال وكذا تحسين إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، مما ينعكس على حسن تقديم الخدمة للزبائن، وفيما يلي جدول يوضح تطور نظام "TSAR" منذ إنشائه إلى غاية سنة 2015 .

جدول رقم (04): تطور نظام التسويات الإجمالية للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي "ARTS" خلال الفترة 2006 إلى 201

(الوحدة: مليار دج).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد عمليات "ARTS" المسجلة في دفاتر بنك الجزائر	142 373	176 900	195 175	205 736	211 561	237 311	269 557	290 418	314 357	334 749
مبالغ "ARTS" المسجلة في دفاتر بنك الجزائر	169.635	313.373	607.138	649.740	587.475	680.123	535.234	358 026	372 394	265 141

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر. للسنوات **من** 2006 إلى 2015[37].

من خلال الجدول أعلاه، يتضح التزايد المسجل في عدد مبالغ العمليات البنكية المسجلة بدفاتر بنك الجزائر عبر نظام ARTS"" حيث انتقل عدد العمليات من 142.373 خلال أول سنة استعمال للنظام إلى 749 334 في 2015 أي بمعدل زيادة يساوي .%135.12

في حين كان معدل حجم المبالغ المسجلة في النظام "ARTS" خلال فترة الدراسة 2006 إلى 2015 قد شهد تذبذبا في حجم التسويات المسجلة في نظام "ARTS" فبعد تسجيل ارتفاعا في حجم العمليات المسجلة خلال الفترة من 2006 إلى 2011 بنسبة تقدر بـ %300 وهي مؤشرات تدل على الجهود المبذولة للتحكم في استخدام النظام، لضمان تسيير كفؤ للسيولة النقدية، من خلال استعمال أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر، سجل أيضا مبلغ العمليات المسجلة في النظام انخفاضا ابتداء من سنة 2012 إلى أخر سنة دراسة، بفعل عمليات السياسة النقدية وكذا العمليات ما بين البنوك[38].

8- نظام المقاصة الالكترونية "."*ATCl **(أتكي).**

ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، بحيث تتم من خلاله المقاصة الإلكترونية فيما بين البنوك لتسوية مختلف المعاملات التي تتم عن طريق الشيكات، التحويلات والأوراق التجارية وعمليات السحب والاقتطاع الآلي، وكذا العمليات بالبطاقات البنكية، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة وفقا للمعايير الدولية، تقصد تحسين مستوى الخدمات المقدمة للزبائن.

لقد شهد هذا النظام تطورا وتحديثا منذ تاريخ تشغيله في 15 من شهر ماي 2006 إلى غاية اليوم، والذي يظهر من خلال تطور عدد العمليات وحجم المبالغ المسجلة في النظام كما يوضح الجدول رقم (02) الموالي.

جدول رقم (05): تطور نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات "ATCI" خلال فترة 2006-2015.

(الوحدة: مليار دج/ مليون: عملية).

السنوات	عدد العمليات المسجلة في "ATCI"	معدل النمو(%)	حجم المبالغ المسجلة	معدل النمو(%)	عدد العمليات بالشيك	نسبة العمليات بالشيك (%)	عدد العمليات بالتحويلات	نسبة العمليات بالتحويلات (%)	عمليات بطاقة الدفع (بالألف)	نسبة العمليات بالبطاقة البنكية(%)
2006	4776	-	-	-	2.112	-	2.028	-	(13.628	-
2007	6926	54%	5452.18	-	5.600	80.7%	1.011	14.6%	-	-
2008	9320	34.6%	7188.2	31.8%	6.600	70.3%	1.530	16.4%	1.161	12.5%
2009	11139	19.5%	8534.7	18.7%	7.023	63%	2.101	18.9%	1.915	17.2%
2010	13818	24%	8878.1	04%	7.252	52.5 %	3.687	26.7%	3.758	20%
2011	17062	23.5%	10581.6	19.2%	7.667	44.9%	4.406	25.7%	4.848	28.4%
2012	17387	33.3%	11766.1	11.2%	8.034	46.2%	5.227	30.1%	3.953	22.7%
2013	19470	12	12661.6	7.5	8.210	42.2%	6.479	32.3%	4.570	23.5%
2014	20750	6.6	13979	10.4	8.490	40.9%	7.470	36%	4.560	22%
2015	20756	-	15 892	13.7	8 919	42.9%	8.748	42.15%	3.089	14.9%

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات من 2006 إلى2015

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح التزايد في عدد العمليات وكذا حجم المبالغ المسجلة في نظام "ATCI"، حيث شهدا تزايدا خلال الفترة (2006-2015)، بتسجيل معدل نمو كل من المتغيرين خلال سنة 2015 على التوالي 6.7% و13.7% خلال نفس الفترة.

كما نلاحظ من جانب وسائل الدفع الالكترونية أن عمليات الدفع بالشيكات كانت المهيمنة على وسائل الدفع الأخرى مثل، التحويلات والدفع ببطاقة الدفع، منذ بداية تشغيل نظام "ATCI" في سنة 2006 إلى غاية نهاية 2015، بالرغم من الاتجاه المتناقص الذي يظهر في نسبة استعمال وسيلة الدفع بالشيكات، مقارنة بوسيلة الدفع بالتحويلات اللتان سجلتا كل منهما ما نسبته 42% من عدد العمليات المسجلة في نظام (ATCI) وهذا خلال أخر سنة دراسة 2015، في حين شهدت نسبة العمليات بالبطاقة البنكية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2006 إلى 2014 ،لتعرف انخفاضا خلال سنة 2015 لتحقق ما نسبته 14.9% من عدد العمليات المسجلة في النظام، وهو ما يظهر من خلال الرسم البياني التالي:

شكل رقم (04)يمثل رسم بياني لنسب العمليات المسجلة في نظام "ATCI" بمختلف وسائل الدفع: الشيكات، التحويلات، البطاقات البنكية خلال الفترة 2006-2015.

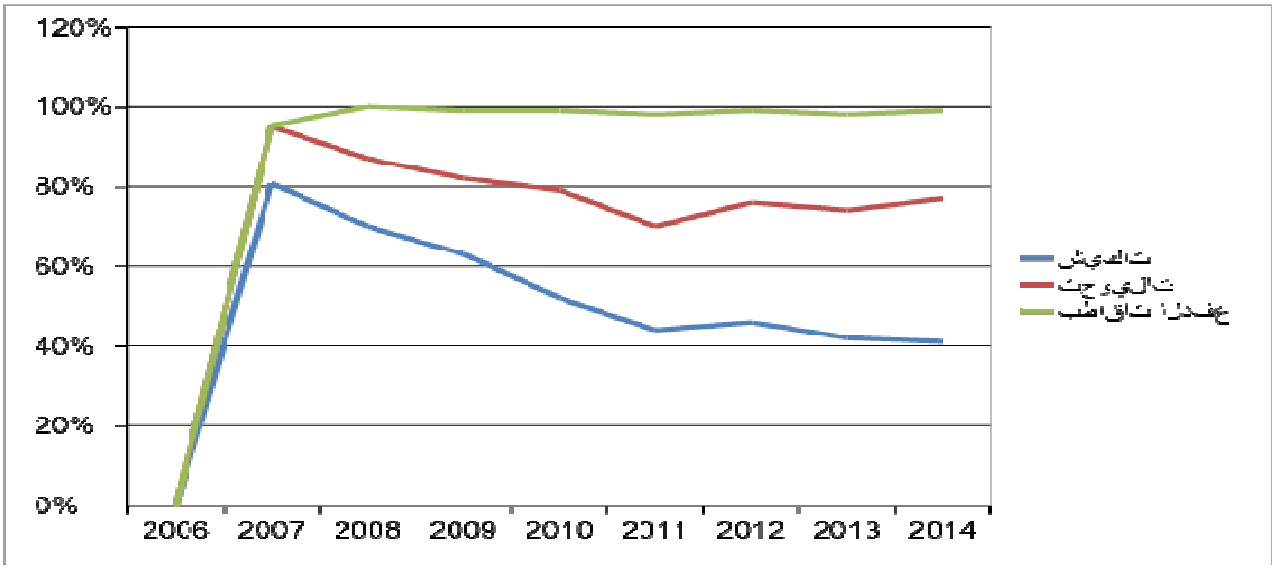

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05) أعلاه.

للإشارة فإن هذه التغيرات الحاصلة في البنى التحتية، والزيادة في استخدام وسائل الدفع وعصرنتها، فهي بقدر ما تجلب فوائد للنظام البنكي الجزائري من خلال التحكم في تسيير السيولة النقدية المتداولة ومنه التقليل من مخاطر السيولة هذه، من جهة أخرى هي تندرج كمؤشر لتحسين و عصرنة نوعية الخدمات والمنتجات البنكية المقدمة للأفراد والمؤسسات وبالتالي الرفع من مستوى هذه الخدمات، اذ يسجل تقدم للعب البنوك دورها في الجانب الاجتماعي الذي هو ضروري اليوم على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية إعطائه أهمية قصوى باعتباره قناة من قنوات تحقيق الرقي والتقدم الاجتماعي للمجتمع، وهو ما جاء ضمن مفهوم المادة 120 مكرر من قانون [39](04-10) التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية في إطار تحقيق هدفها الاجتماعي باحترام قواعد السير الحسن ومطابقة أنشطتها أخلاقيات المهنة البنكية وقواعدها، كما يعتبر مسايرة للنظم والمعايير البنكية العالمية التي تحث مختلف الهيئات المالية الدولية على غرار لجنة أنظمة الدفع والتسوية التابعة بنك التسويات الدولية بتحقيقها من طرف كل الأنظمة البنكية في العالم.

المحور الثالث: معوقات تطور وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.

لعل من بين معوقات تطور وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في البنوك الناشطة في الجزائر ما يلي:

- **معوقات تنظيمية:** مرتبطة بالبنوك في حد ذاتها وتتمثل في ضعف الكفاءة الإدارية في البنوك، مما ينعكس في المخصصات المالية المرصودة لعمليات العصرنة لوسائل وأنظمة الدفع الالكترونية، وكذا مخصصات التكوين والتأهيل للإطارات المصرفية، وكل ما يتعلق بمشاريع الاستثمار لتطوير الصناعة المصرفية في البنوك وخاصة العمومية منها.

- **معوقات اجتماعية وثقافية**، تتمثل في انتشار الأمية في مجال المعلوماتية بصفة عامة، وفي مجال المصرفة بصفة خاصة، بسبب نقص التعريف بالخدمات المصرفية المعتمدة على وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية، فضلا على انتشار ثقافة التحايل الضريبي لدى فئات عريضة من زبائن البنوك وغيرهم مما يدفعهم بالابتعاد على استعمال وسائل الدفع الالكترونية، أو حتى من فتح حسابات بنكية،وكذا عدم الالتزام بمبدأ السرية والأمان لدى بعض المستخدمين بالبنوك، بالإضافة إلى ترسخ أزمة الثقة في البنوك في حد ذاتها من جراء عمليات الإفلاس لبعض البنوك في الجزائر .

- **معوقات تقنية فنية:** تتمثل في ضعف البنى التحتية التقنية مما أدى إلى عدم الاستقرار في شبكة المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة في الجزائر، وأيضا ضعف استخدام التكنولوجيا المتوفرة.

خاتمة

لقد بات واضحا الاهتمام المتنامي بموضوع عصرنة وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في البنوك على المستوى الدولي والمحلي، ويتجلى ذلك من خلال مسارعة الحكومات والمنظمات الدولية على غرار البنك العالمي وبنك التسويات الدولية، إلى المناداة بتعزيز البنى التحتية للبنوك والمؤسسات المالية، باعتماد تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتطورة، نظرا للدور الهام الذي تلعبه عصرنة وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية، في تحسين مستويات إدارة المخاطر البنكية وبالتالي التصدي للازمات المالية العالمية.

من خلال الحديث عن دور تطوير وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في البنوك والمؤسسات المالية، يطرح موضوع واقع حال البنوك الجزائرية للنقاش والدراسة، وهو ما تم تناول جانب منه في هذا البحث من خلال التطرق إلى جهود الإصلاحات الحاصلة في مجال تحديث وعصرنة وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري، والهادفة إجمالا إلى تجسيد المواكبة المستمرة للبنوك الجزائرية لمختلف التطورات الحاصلة في مجال المصرفة الالكترونية في البنوك والمنظمات العالمية، وهذا من أجل تحسين مستوى الخدمة للزبائن وكذا التقليل من حدة المخاطر المصرفية، بهدف لمحافظة على سلامة النظام المصرفي الجزائري ككل.

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل النظام البنكي الجزائري في مجال عصرنة وتحديث البنى التحتية، من إدخال لوسائل وأنظمة الدفع السريع والآمن للعمليات البنكية، وهو ما تجسد في وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية وما تبعها من استخدام الخدمات البنكية الالكترونية (عبر الانترنت) وهي ما عرفت بـ E-BANKING ، بهدف التقليل من مشكلة الاستخدام المفرط للسيولة النقدية، والرفع من مستوى أداء البنوك الناشطة في الجزائر، وكذا للتحكم في بعض الممارسات اللاقانونية على غرار تمويل الإرهاب وعمليات تبييض الأموال، إلا أن جوانب المخاطر الالكترونية (الجرائم الالكترونية)، يعد تحدي يجب رفعه من خلال المضي قدما في تطوير وتحديث شبكات الاتصالات الالكترونية ذات فعالية وشفافية كبيرين، للوصول إلى نظام دفع وتحويل المعلومات والأموال سريع، فعال وآمن،كما يستجيب أكثر للمعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية.

النتائج.

- تعتبر الخطوات الحاصلة في مجال عصرنة البنوك الجزائرية من الجهود الفعلية والهامة الرامية إلى تطويرها وتنويع منتجاتها من خلال استخدام أدوات وأنظمة الدفع الالكترونية والمتمثلة في وسائل وأجهزة الدفع الالكتروني، وكذا تطبيق نظامي الدفع "ARTS و ATCI" وبداية استخدام الخدمات البنكية الالكترونية (عبر الانترنت)، إلا أن العوائق والنقائص التي تعترض المواكبة الفعلية للبنوك العالمية في مجال العصرنة الالكترونية على غرار عدم التحكم في التكاليف (الاقتناء و الصيانة)، وكذا طابع الملكية العمومية للبنوك المفتقدة لتطبيق مبادئ الحوكمة، من خلال عدم وجود رؤية إستراتيجية لدى مسيري البنوك العمومية، كلها عوائق حالت دون الوصول إلى مستوى عدد وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية المستعملة فيما يتعلق بالبطاقات البنكية المباعة والمستعملة فعلا، أو حجم المعاملات المنفذة بواسطة أنظمة الدفع الالكترونية، على ما هو علية الحال في البنوك المتواجدة في الدول المتقدمة أو حتى بعض البنوك الناشطة في الدول العربية.
- بالرغم من الجهود المبذولة من قبل النظام البنكي الجزائري في مجال عصرنة وتحديث وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية للتقليل من مخاطر السيولة النقدية، والرفع من مستوى الخدمات المصرفية المقدمة، إلا أن جانب عدم توفر الوعي الاجتماعي والثقافي، وكذا عدم توفر الثقة في استعمال وسائل الدفع الالكترونية المتطورة بسبب الأعطاب التقنية المتكررة، يعد تحدي يجب رفعه من خلال المضي في تطبيقها بصرامة، فضلا على التحكم في التقانية، لكسب ثقة المواطن في استعمال وسائل الدفع الالكترونية بكثافة أثناء القيام بالإجراءات المالية في إطار معاملاتهم التجارية.

استنادا للنتائج السابق ذكرها في إطار تدعيم التوجه نحو تحديث وعصرنة البنوك الجزائرية، نورد أهم الاقتراحات التي من شانها تصويب النقائص وتعزيز الايجابيات لتفعيل دورها في إدارة البنوك باستعمال وسائل وأنظمة الكترونية ضمن معاملاتها اليومية ومن ذلك:

- **التحكم في تكاليف اقتناء وصيانة الأجهزة المرتبطة بوسائل وكذا أنظمة الالكترونية الدفع المختلفة**، وذلك من خلال استغلال فرص المنافسة بين المؤسسات المنتجة لأنظمة ووسائل الدفع الالكترونية، بهدف التقليل من مصاريف اقتناء ومعالجة وسائل وأنظمة الدفع المستغلة في البنوك المؤسسات المالية الجزائرية، والتي تنعكس بدورها على مصاريف وعمولات الخدمات المقدمة من البنوك لزبائنها.
- **التصدي ومعالجة العراقيل التي تعيق برنامج عصرنة أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية**، من خلال التركيز على عنصر التكوين للإطارات البنكية الكفؤة في مجال المصرفة، وكذا تشجيع الابتكار و الإبداع من خلال خلق روح المبادرة في أوساط الطاقات والكوادر المؤهلة، ومنحهم حوافز تفضيلية، فضلا على التحيين المستمر لأنظمة الدفع الالكترونية المستخدمة بالبنوك في الجزائر.
- **القيام بتنظيم أيام إعلامية "أبواب مفتوحة" للتعريف بالمنتجات البنكية الالكترونية** لمختلف المتعاملين والأفراد، لنشر الوعي و الأمان وكذا ثقافة أهمية أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية للاقتصاد الوطني من جهة، والتعريف و الترويج لها لتشجيع العملاء من الأفراد والمؤسسات على اقتنائها و استعمالها من جهة أخرى.

هوامش الدراسة.

[1] - حجازي بيومي عبد الفتاح، **مقدمة في التجارة الالكترونية العربية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الجزء الأول، ط1 2003.

[2] - السيسي صلاح الدين، **الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة**، دار الوسام للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، ط1، 1998.

[3] - الصمادي حازم نعيم، **المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2003.

[4] - ياسين نادية وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية- المزايا والمخاطر**-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الخامس،بعنوان عصرنة وسائل الدفع في الجزائر وإشكالية السيولة النقدية بالمؤسسات المصرفية والمالية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، يومي 20و21 أفريل 2016.

[5] - بريكة السعيد، **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وأفاق تطويرها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنك وتامينات، جامعة أم البواقي، 2011.

[6] - فاروق محمد أحمد الأباصري، **عقد الاشتراك في قواعد المعاملات عبر شبكة الانترنت**، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،2002.

[7] - الرومي محمد أمين: **التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2004.

* - ATM : Automate Taller Machines.

[9] - زيدان محمد: **دور التسويق في القطاع المصرفي –حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005.

[10] - محمد حسين منصور: **المسؤولية الالكترونية**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية،2003.

[11] - الرومي محمد أمين: **مرجع سابق**، ص 135.

[12] - الرومي محمد أمين: **المرجع نفسه**، ص132.

[13] - سامح محمد عبد الحكيم، **الحماية الجبائية لبطاقات الائتمان- جرائم بطاقات الدفع الالكتروني**-، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

[14] - الرومي محمد أمين: **مرجع سابق** ، ص ص 136-137.

[15] - أبو سليمان ابراهيم عبد الوهاب، **البطاقات البنكية الاقراضية والسحب المباشر من الرصيد**، دار القلم، دمشق، 1998.

[16] - مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

[17] - محمد حسين منصور، **مرجع سابق**، ص 126.

[18] - محمد ابراهيم محمود الشافعي، **الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

[19] - حجاز بيمي عبد الفتاح، **النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية**، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2003.

[20] - الجنبيهي منير زالجنبيهي ممدوح، **التبادل الالكتروني للبيانات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.

[21] - السيسي صلاح الدين، **مرجع سابق**، ص ص 139، 140.

[22] - تقرورت محمد، **واقع آفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2005، ص 84.

[23] - **النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية**، المجلد الخامس والثلاثون، الإسكندرية، 2003، ص34.

[24] - صالح صنولي، أنديا شايختر، **تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد التاسع والثلاثون، القاهرة، سبتمبر2002، ص50.

[25] - المرجع نفسه، ص.51

[26] - بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016.

[27] -SATIM : Rapport sur le réseau monétique interbancaire(RMI) carte de retrait, Mai 2002.

[28] -بريكة السعيد، مرجع سابق، ص 243.

29- Ahmed silem, Jean Marie Albert, **Lexique Economie,** Dalloz, Paris, 8eme Edition, 2004, p 116.

ATM: Automate Taller Machines.

[30]- http://www.bdl.dz, Consulté le 26/03/2016.

[31]- WWW.BEA.DZ, Consulté le 26/03/2016.

[32]- *https://www.**cpa**-bank.dz* Consulté le 26/03/2016,

[33]- WWW.SATIM-DZ.COM, Consulté le 26/03/2016.

[34] - http://www.satim-dz.com.

[35] - Banque centrale de Tunisie et Bank Al-Maghrib,2013.

[36]-لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2008/2009، ص .33

[37]- Bank of Algeria, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports annuels de la banque d'Algérie 2006-2015.

[38] - بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، أكتوبر 2014 ، ص117

[39]- **القانون (10-04)**، المعدل والمتمم للأمر (03-11)، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة 47، العدد 50، المادة 120 مكرر، ص .40